الأمم المتحدة

A/C.2/67/SR.15

الجمعية العامة

الدورة السابعة والستون

Distr.: General
22 January 2013
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الخامسة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد تالبوت ..... (غيانا)

المحتويات

البند ١٨ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

(أ) التجارة الدولية والتنمية

(ب) النظام المالي الدولي والتنمية

(ج) القدرة على تحمّل الدين الخارجي والتنمية

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى:

Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

12-56488X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٠٠

البند ١٨ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

(أ) **التجارة الدولية والتنمية** (A/67/183، A/67/184، A/67/15 (Part I)، A/67/15 (Part II)، A/67/15 (Part III)، A/67/15 (Part IV))

(ب) **النظام المالي الدولي والتنمية** (A/67/187)

(ج) **القدرة على تحمّل الدين الخارجي والتنمية** (A/67/174)

١ - **السيد فاليس** (مدير شعبة التجارة الدولية في الخدمات والسلع الأساسية، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)): استهل بقولة إن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عقد دورته الثالثة عشرة في أجواء يكتنفها عدم الاستقرار المالي الدولي والضعف الشديد في انتعاش الاقتصادات المتقدمة النمو وأزمة اليورو والمأزق الذي وصلت إليه جولة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. وثمة أيضاً تحول اقتصادي رئيسي يأخذ مجراه صوب قيام عالم تتعدد فيه الأقطاب الاقتصادية. وأردف يقول إن الأونكتاد اتفق على أن يكون مناط تركيزه تحقيق ''العولمة المتمحورة حول التنمية''، والترويج للسياسات والأدوات التي تستهدف الاستيعاب الاجتماعي للكافة وكفالة الاستقرار الاجتماعي والعدالة الاجتماعية. كما أن الأونكتاد ينتوي أن يعمل على مدى السنوات الأربع المقبلة من أجل أن يُدخل في صميم الاستراتيجيات الإنمائية المسائل المتعلقة بتوفير التمويل الداعم للاقتصاد الحقيقي وتحقيق النمو المولد للعمالة وكفالة التوزيع العادل للثروة وتوسيع الحيّز السياساتي المتاح للحكومات وزيادة دورها في عملية التنمية، فضلاً عن تطوير القدرات الإنتاجية. وسيعمل على تدعيم النمو المستدام الشامل للكافة، وسيضع موضع الأولوية إعادة النظر في السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية.

٢ - وانتقل بعد ذلك إلى عرض تقرير الأمين العام عن التجارة الدولية والتنمية (A/67/184)، فأحال أيضاً إلى تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لعام ٢٠١٢، الذي أورد تنقيحات شملت بالتخفيض بعض تقديرات الناتج المحلي الإجمالي الواردة في تقرير الأمين العام. وأوضح قائلاً إنه من المنتظر أن يزداد معدل تراجع النمو الاقتصادي العالمي في عام ٢٠١٢ ليصل إلى ٢،٣ في المائة، وأن ثمة خطراً جديداً باعثاً على القلق بوجه خاص هو التراجع المتوقع في الاقتصادات النامية التي حققت نمواً في الماضي، مثل الهند والصين.

٣ - ومن جملة الموضوعات التي يُغطيها تقرير الأمين العام، استعرض موضوعي أزمة الديون السيادية المستمرة في منطقة اليورو، وتزايد حصة البلدان النامية في الصادرات السلعية العالمية.

٤ - وانتقل إلى موضوع آخر مشيراً إلى أن النزعة الحمائية تشكل مصدراً للقلق، وأنه لا بد من مع ذلك أن يجري التمييز بينها وبين التدابير السياساتية المشروعة التي تستهدف تعزيز التنمية الصناعية والعمالة. وقال إن الارتفاع الحقيقي في أسعار الصرف يؤدي في أغلب الأحيان إلى حدوث تدهور في الميزان التجاري للمنتجات المصنعة، وأنه يعادل مجمل إعانات الاستيراد والرسوم الجمركية على الصادرات. ورأى أيضاً أن المدى الذي يتوافر به التمويل التجاري يشكل بدوره مجالاً آخر للقلق.

٥ - ولاحظ أن سلاسل الإمداد العالمية باتت تغيِّر الطريقة التي تُمارس بها التجارة ومكوناتها: ففي عام ٢٠١١ مثّلت السلع الوسيطة ٥٥ في المائة من المنتجات الصناعية غير الوقودية. وأكد أن الفهم الواضح لدور هذه السلاسل يمثل عنصراً أساسياً في عملية وضع السياسات، وعلى الأخص السياسات المتعلقة بالصناعة والتجارة والعمالة.

٦ - وأردف قائلاً إن تقرير الأمين العام يركز أيضاً على مسالة الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. وقد أكد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو + ٢٠) من جديد حتمية تعميم التنمية المستدامة وكفالة التكامل بين جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. كما أوضحت الفقرة ٥٨ من وثيقته الختامية أيضاً أن الانتقال صوب الاقتصاد الأخضر ينبغي ألا يكون متحيزاً ضد البلدان النامية. وشدد على ضرورة عدم إقامة أي حواجز تجارية غير ضرورية أو فرض مشروطيات غير مبررة على المساعدة الإنمائية الرسمية. ولاحظ أنه لا يوجد نموذج واحد مقبول بعينه للاقتصاد الأخضر، وأن الأونكتاد سيواصل العمل مع البلدان النامية من أجل مواجهة التحديات واستكشاف الفرص بشأن السُبل المتفردة التي تسلكها من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

٧ - وانتقل إلى مسألة التدابير غير الجمركية، التي يتناولها التقرير في الفقرتين ٤٢ و ٤٣ وقال إن ثمة حاجة واضحة إلى زيادة مقدار الشفافية فيما يتصل بهذه التدابير، وإلى ضرورة أن يجري تبويبها. وأضاف أن الأونكتاد يتعاون مع منظمات دولية أخرى مثل البنك الدولي ومركز التجارة العالمية ومصرف التنمية الأفريقي في مسعى يستهدف قياس الأثر الذي ترتبه التدابير غير الجمركية على التجارة والتنمية. وأبدى استعداد الأونكتاد إجراء البحث السياساتي الذي تمس الحاجة إليه فيما يتصل بالتدابير غير الجمركية.

٨ - وقال إن الأهمية التي يكتسيها الأمن الغذائي وأمن الطاقة وسبل الحصول على المواد الأولية كانت الموضوع المحوري في الفقرة ٣٩ من التقرير. ولاحظ أن اللجوء بشكل متزايد إلى قيود التصدير وإلى فرض الضرائب يتسبب في نشوء مشاحنات خطيرة بين البلدان المستوردة والبلدان المصدرة.

٩ - ثم عرج إلى النظام التجاري المتعدد الأطراف الذي رأى أنه وفّر على مدى السنوات الخمس والستين الماضية إطاراً مؤسسيا مكيناً ومثّل القاعدة التي انبنى عليها النمو السريع في التجارة الدولية، وقال إن هذا النظام بات الآن في طريق مسدود. فحالة الجمود التي طال أجلها في جولة الدوحة تثير الشكوك حول قدرة منظمة التجارة العالمية على التعامل بشكل فعال مع القضايا المهمة في مجال التجارة والعدالة، كما أنها تعكس التوترات بين العولمة وقضايا التنمية الوطنية.

١٠ - واختتم بقوله إن تحرير التجارة وانتهاج سياسات الانفتاح لا يضمنان بالضرورة خلق الوظائف، وأنه لا بد أن تكون بنية منظمة التجارة العالمية مطواعة بشكل يتيح التركيز على القطاعات المولدة للعمالة كالزراعة وبعض قطاعات الصناعة التحويلية والخدمات. ومن الأهمية بمكان أيضاً العمل لضمان المواءمة المتعددة الأطراف في القواعد التنظيمية المجزأة إقليمياً. ورأى أن وضع الأطر اللازمة لإرساء نوعية التجارة التي تدعم التنمية المستدامة الشاملة وتشجع عليها هو بالفعل تحدٍ رئيسي. وأكد أن الأونكتاد أعرب عن دعمه للتعاون والتكامل الإقليميين ولقيام نظام تجاري متعدد الأطراف مفتوح وشفاف وشامل وغير تمييزي وقائم على القواعد. وقال أن المؤتمر سيواصل العمل من أجل تحقيق توافق متعدد الأطراف في المسائل المتصلة بالتنمية الشاملة والمستدامة وسيستهدف إرساء قدر أكبر من التماسك في العملية الدولية لصنع القرار الاقتصادي.

١١ - **السيد سيلينثال** (رئيس مجلس التجارة والتنمية التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)): استهل باستعراض تقارير مجلس التجارة والتنمية (A/67/15 الأجزاء الأول إلى الرابع) منوهاً إلى الوثائق الختامية الرئيسية المهمة المنبثقة عن الأونكتاد الثالث عشر والتي رأى أنها تتمثل في الإعلان السياسي (منار الدوحة) الذي جرى التأكيد فيه

على الالتزام المشترك للأعضاء بالعولمة المتمحورة حول التنمية، ووثيقة الولايات (ولاية الدوحة) التي أعادت تأكيد ولاية الأونكتاد على النحو الذي ورد في اتفاق أكرا، ووفرت المبادئ التوجيهية لتحقيق العولمة المتمحورة حول التنمية، بما في ذلك إيراد سياسات جديدة لمواءمة القوى الاقتصادية والتحكّم فيها من أجل كفالة الإشمال الاجتماعي والاستقرار الاجتماعي والعدالة الاجتماعية. واعتبر أن الأونكتاد الثالث عشر كان انتصاراً لتعددية الأطراف، وأنه استطاع إظهار قدرة الدول الأعضاء على التلاقي والتماس الحلول القائمة على التعاون للمشاكل القائمة، بالرغم من الانقسام العميق الحاصل في مجال السياسات.

١٢ - واستطرد يقول إن المداولات التي جرت في سياق الدورة التاسعة والخمسين لمجلس التجارة والتنمية، التي انعقدت في أيلول/سبتمبر في أعقاب الأونكتاد الثالث عشر، أسفرت عن تحديد رؤية لسبل العمل التي يمكن انتهاجها لتحقيق العولمة الشاملة المتمحورة حول التنمية في مجالات سياساتية مختلفة. وأشار أيضاً إلى أن الدول الأعضاء دعت إلى ضرورة تقوية عملية الإدارة في الأونكتاد. وتناول المجلس بالدراسة مسألة توظيف السياسات النقدية وسياسات الدخل بشكل فعال في إعادة إطلاق النمو الاقتصادي والتصدي لأحوال عدم المساواة. وفي الجزء الرفيع المستوى، تناول المتحاورون التحديات التي تواجهها أفريقيا في مساعيها لتحقيق النمو وخلق الوظائف حيث أكدوا الدور الذي تقوم به الدولة الإنمائية في تشجيع التنمية والنمو الشاملين مقترحين على البلدان الأفريقية تشجيع التنويع والتصنيع من خلال الاستخدام المتزايد للسياسات الصناعية. وفي معرض مناقشاتهم لتقرير الأونكتاد المتعلق بأفريقيا، جرى تحديد بعض التدابير التي اقترحوا أن يجري استخدامها كجزء من استراتيجية للتحول الهيكلي المستدام.

١٣ - ومضى يقول إنه تم في سياق المناقشات التي انصبت على أقل البلدان نمواً إلقاء مزيد من الأضواء على أهمية وجود سياسات أكثر فعالية في دعمها للنمو. وأكد أن الجهود ستستمر من أجل تحقيق الهدف المشمول ببرنامج عمل اسطنبول بأن يتمكن نصف عدد أقل البلدان نمواً من استيفاء معايير الخروج من هذه الفئة التصنيفية بحلول عام ٢٠٢٠.

١٤ - وأوضح أن الأونكتاد بدأ في تصميم إطار لتسخير سياسات الاستثمار لأغراض التنمية المستدامة، وأن هدفه من ذلك هو مساعدة مقرري السياسات في تهيئة البيئة القانونية والتنظيمية التي توظف الاستثمار الأجنبي المباشر لأغراض التنمية الشاملة.

١٥ - وعرج إلى المناقشات التي أجراها المجلس بشأن تطور النظام التجاري الدولي ولاحظ أنها انتظمت حول موضوعين اثنين هما: أثر التجارة على التنمية الشاملة؛ وتبعات مؤتمر ريو + ٢٠ على التجارة والتنمية. وقال إن المناقشات تركزت على موضوع سلاسل الإمداد العالمية والأهمية المتزايدة للتدابير غير الجمركية. وقال إنه من الواجب أن يكون هناك فهم أفضل للآثار التي تتعرض لها البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية جراء زيادة دور سلاسل الإمداد العالمية في التجارة الدولية، وفي هذا الصدد أوضح أن الأونكتاد سيتولى إجراء البحوث ذات الصلة بهذه المسألة.

١٦ - وفيما يتعلق بالتبعات الناجمة عن نتائج مؤتمر ريو + ٢٠، قال إن الأونكتاد سينظم ندوة معنية بالاقتصاد الأخضر، وسيجري أيضاً استعراضات لسياسات الاقتصاد الأخضر إذا ما تلقى طلبات محددة بذلك من البلدان. ورأى أن ذلك المسعى سيكون بمثابة تهيئة لمجال مؤسسي يجري فيه النظر في القضايا المتصلة بتحقيق التنمية المستدامة وبناء الاقتصاد الأخضر. وقد جرى في سياق هذه المناقشات التشديد على أهمية بناء قدرات أقل البلدان نمواً حتى تتمكن

من الانتقال إلى الاقتصادات الخضراء. كما جرى أيضاً لفت الأنظار إلى وجوب النظر في التكاليف المحتمل تكبدها في أفريقيا في هذا السياق ومنها المخاطر التي ينطوي عليها تحويل الأراضي المنتجة للأغذية إلى أراضٍ تُستخدم لإنتاج الوقود الحيوي.

١٧ - وأردف يقول إن مجلس التجارة والتنمية أبدى انشغاله إزاء القيود المفروضة على التنمية الفلسطينية. وقد أعربت الوفود عن تقديرها للأنشطة البحثية وأنشطة التعاون التقني التي يسديها الأونكتاد لدعم التنمية الفلسطينية لكنها طالبت بمضاعفتها تماشياً مع برنامج العمل الذي كلّف به الأونكتاد الثالث عشر. وتناولت المناقشات المشاركة التي يقدمها الأونكتاد في تنفيذ نتائج المؤتمرات الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة. وقد أُبديت اقتراحات مؤداها أن على الأونكتاد أن يلتمس سُبلاً أفضل من أجل وضع قضية التنمية في صميم خطابه الرئيسي وأن يحسِّن جدول الأعمال العالمي للتنمية ويترجم نتائج أعماله التحليلية إلى إجراءات على أرض الواقع.

١٨ - واختتم بقوله إنه يأمل في أن يتمكن في سياق التحضير لاستعراض عام ٢٠١٥ للأهداف الإنمائية للألفية (وهو الاستعراض الذي يصادف الذكرى الخمسين لإنشاء الأونكتاد ومجموعة الـ ٧٧ والصين)، من الالتقاء بالأطراف الضالعة في مبادرات استعراض الأهداف الإنمائية للألفية ومبادرات تمويل التنمية وتنفيذ نتائج مؤتمر ريو + ٢٠ من أجل تأكيد مساهمات الأونكتاد في هذه العمليات.

١٩ - **السيد تريبلكوف** (مدير مكتب تمويل التنمية، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة): استعرض تقرير الأمين العام عن النظام المالي الدولي والتنمية (A/67/187).

٢٠ - **السيد لي يويفين** (رئيس فرع تمويل الديون والتنمية، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية): استعرض تقرير الأمين العام عن القدرة على تحمّل الدين الخارجي والتنمية (A/67/174). وبدأ كلامه قائلاً إن العوامل الخارجية الإيجابية التي أسهمت في تحسين مؤشرات المديونية في البلدان النامية خلال العقد الماضي عكست مسارها نتيجة للأزمة الاقتصادية العالمية. ورأى أن المناخ السلبي الراهن يقوض الكثير من التحوطات المالية والسياساتية بما في ذلك آليات التخفيف من الديون التي كانت البلدان النامية تعتمد عليها مما جعلها أكثر عرضة للصدمات الخارجية. وبالرغم مما تبديه هذه البلدان من قدرة على الاحتمال، زادت مديونيتها الخارجية الإجمالية وزادت معها درجة القلق إزاء قدرتها على تحمل الدين الخارجي وباتت تشكل تهديداً ملموساً لمسار التقدم في البلدان النامية.

٢١ - ولاحظ أن ثمة عدداً من الاتجاهات المتداخلة المنطوية على اختلافات وتبعات إقليمية مهمة، ومنها التحول الحاصل في تركيبة الديون السيادية. وقال إنه يمكن على وجه العموم ملاحظة أن الزيادة في الاقتراض القصير الأجل المتصل بالائتمان التجاري أسهمت في تسريع نمو الواردات، وحدثت أيضاً زيادة في الديون الطويلة الأجل للشركات، وفي الوقت ذاته ارتفع معدل الدين العام المحلي إلى الدين الخارجي.

٢٢ - وأشار إلى أن ديون مجموعة أقل البلدان نمواً زادت مجتمعة من ١٥٨ بليون دولار في عام ٢٠١٠ إلى قرابة ١٧٠ بليون دولار في عام ٢٠١١، وأن كثيرا من هذه البلدان معرض لدرجة عالية من خطر إجهاد الدين، بما فيها عديد من بلدان البحر الكاريبي التي يزيد فيها معدل الدين العام المحلي عن ١٠٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

٢٣ - واختتم بالتأكيد على ضرورة إحياء الحوار المتعلق بوضع آلية لإعادة هيكلة الدين السيادي. وقال إن عدم وجود إجراء مستقر أو قواعد واضحة للتعامل مع حالات الإعسار السيادي يؤدي إلى الدخول في عمليات لإعادة التفاوض على الديون تتسم بكلفتها وطول أجلها وعدم فعاليتها في أغلب الأحيان. ومن المهم في هذا السياق أن يجري التأكيد على الدور الذي تقوم به وكالات تقدير الجدارة الائتمانية في الهيكل المالي الدولي وقال إن ثمة مقترحات إصلاحية في هذا الشأن توجد الآن قيد المناقشة.

٢٤ - **السيد الكواري** (قطر): شدد على الدور الحيوي الذي يضطلع به الأونكتاد في صياغة جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، عبر الصناديق والبرامج الرئيسية.

٢٥ - وقال إن مؤتمر الأونكتاد الثالث عشر الذي استضافه بلده، هيأ سرداً جديداً شاملاً للجميع لا يقبل بالفقر أينما كان وأن ذلك يجعل من مسألة الاختتام الناجح لجولة الدوحة أمراً ملحاً أكثر من ذي قبل. وأضاف أن من شأن الحوكمة الاقتصادية العالمية والتدفق المستمر لتجارة عالمية أكثر مراعاة للتنمية أن يساعدا على إتاحة فرصة متكافئة أمام جميع الدول للمشاركة في العمليات العالمية الرامية إلى الانتقال إلى عالم أفضل.

٢٦ - وأضاف أننا في العالم المتغير الذي نعيشه اليوم، لا بد أن نحرص على أن تكون الأخلاقيات في صميم صنع القرار الاقتصادي الدولي. ولا بد أن تكون الهياكل البازغة الجديدة عادلة وأن تكون أيضاً مفضية إلى نهج متعدد الشُعب يتصدى للأسباب الكامنة للتخلف.

٢٧ - **السيد بن مهدي** (الجزائر): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين فقال إن تبعات الكساد العالمي تتضاعف بالنسبة للبلدان النامية جراء الضغوط الحمائية وتصاعد التوترات بخصوص التجارة. ورأى أن ذلك يصدق بوجه خاص في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجنوبي الصحراء الكبرى التي تقترن ارتفاع مستويات البطالة فيها بانخفاض في أجور الطبقة المتوسطة ويؤدي إلى حرف مسار التقدم الاجتماعي والتأثير على توفير المنافع الأساسية فضلاً عن تهديد إمكانية بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٨ - وقال إنه يتعين على البلدان المتقدمة النمو أن تكف عن اتخاذ التدابير الحمائية وبالأخص التدابير التي تؤثر في البلدان النامية بما فيها فرض الحواجز الجمركية والحواجز غير الجمركية وسوى ذلك من الحواجز التي تفرضها على التجارة، والكف أيضاً عن دفع الإعانات الزراعية. وباعتبار أن المساعدة الإنمائية الرسمية عنصر حفاز للتنمية، طالب بضرورة الامتثال الكامل للالتزامات المتعلقة بتقديم هذه المساعدة. وأكد أن الحالة الراهنة جعلت مسألة الاختتام الناجح لجولة الدوحة أمراً أكثر حروجة من ذي قبل.

٢٩ - وانتقل إلى مسألة التجارة بين بلدان الجنوب فشدد على ضرورة تقوية أواصرها ورحب باعتماد بروتوكول سان باولو في الجولة الثالثة للنظام العالمي للأفضليات التجارية، المعقودة في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ وحث جميع البلدان النامية على أن تنضم إلى النظام وبروتوكولاته.

٣٠ - وقال إن مجموعة الـ ٧٧ والصين تعيد تأكيد أهمية أن يكون للبلدان النامية صوت كامل وأن تشارك مشاركة تامة في عمليات صنع القرار وصياغة القواعد التي تجري في إطار مؤسسات بريتون وودز. وأضاف أن مسألة الديون السيادية والأبعاد المتعددة للقدرة على تحمّل الديون، بما تستتبعه من آثار على الفقراء والضعفاء، تظهر الحاجة الملحة للدخول في مناقشات لوضع آلية جديدة لإعادة هيكلة الديون.

٣١ - وأضاف أن الاقتصادات المتقدمة النمو تعاني هي أيضاً، ولا سيما في منطقة اليورو، من درجة عالية من المخاطر فيما يتصل بالاستقرار. وأنها باتت أكثر هشاشة في

التعامل مع مسألة الديون السيادية التي تولدت عن نقل مخاطر القطاع الخاص إلى القطاع العام. وشدد على الحاجة الملحة للتوصل إلى حلول من أجل تقليل مخاطر الديون السيادية في البلدان المتقدمة النمو درءاً لانتقال عدواها وابتغاء لتخفيف ما ترتبه أزماتها من آثار على النظام المالي الدولي.

٣٢ - واختتم بالتشجيع على استمرار المناقشات المتعلقة بدور النظام المالي الدولي بما فيه دور حقوق السحب الخاصة.

٣٣ - **السيد وولف** (جامايكا): تكلم باسم الجماعة الكاريبية فقال إن العولمة تتسبب في مضاعفة حدة الشعور بالأزمة المالية والاقتصادية في البلدان النامية الصغيرة. فعائدات السياحة والتحويلات المالية انخفضت وانخفضت معها أيضاً أسعار السلع الأساسية فيما ارتفعت أسعار الطاقة وارتفعت أيضا معدلات البطالة. وباقتران هذه العناصر بتدني المتاح من الموارد المالية لأغراض التنمية وعجز المساعدة الإنمائية الرسمية المستمر عن الإيفاء بالالتزامات المتفق عليها، باتت قدرة بلدان الجماعة الكاريبية على تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، موضوعة على المحك.

٣٤ - ومضى يقول إن الشكوك التي اكتنفت الحالة الاقتصادية في السنوات الأخيرة تظهر ضرورة قيام نظام للحوكمة الاقتصادية العالمية يكون شفافاً وشاملاً للجميع وعلى درجة عالية من التنسيق والتجاوب. ومن هنا ترحب الجماعة الكاريبية بالخطوات المتخذة لتحسين مؤسسات بريتون وودز، وترحب أيضا بالمرحلة الثانية لإصلاح الحوكمة التي أنجزتها مجموعة البنك الدولي في عام ٢٠١٠. وتثمّن الجماعة أيضاً الإصلاحات التي أقرها صندوق النقد الدولي خلال الاستعراض العام الرابع عشر للحصص في عام ٢٠١٠ والذي يضاعف الحصص وينقل أكثر من ٦ في المائة منها إلى الاقتصادات البازغة والبلدان النامية ويزود الاقتصادات البازغة بمقعدين إضافيين في المجلس التنفيذي. وتحث الجماعة الكاريبية البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي على التصديق على هذه الإصلاحات وتتطلع إلى مواصلة إنجاز التغييرات الناجمة عن الاستعراض الشامل للصيغة الحالية لنظام الحصص في صندوق النقد الدولي، والتي ستُستكمل في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣؛ وتتوقع الجماعة الكاريبية أن يجري، عملياً لا شكلياً، استهلال عملية اختيار رؤساء مؤسسات بريتون وودز مع النظر بجدية في طلبات المرشحين المتقدمين من البلدان النامية.

٣٥ - واسترسل يقول إن اقتصادات الجماعة الكاريبية تتسم بارتفاع درجة المديونية الخارجية كما أن نسبة الدين العام المحلي في العديد منها تتجاوز ١٠٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وقد أصبحت خدمة الديون عبئاً ثقيلاً على الأخص جراء الأزمة المالية والاقتصادية وما ترتب عليها من تبعات على الصناعات الرئيسية مثل السياحة وإنتاج البوكسيت. وأشار إلى أن تصنيف معظم أعضاء بلدان المجموعة الكاريبية باعتبارها داخلة في فئة البلدان المتوسطة الدخل، إنما هو سلاح ذو حدين. فهو، وإن أظهر أن ثمة تقدماً اقتصاديا قد تحقق، فإنه يخفي أيضاً الحقيقة التي تواجهها اقتصادات الجماعة الكاريبية والتي تنطوي على تحديات جسيمة وهشاشة مفرطة إزاء الصدمات الخارجية. فبلدان الدخل المتوسط في الجماعة الكاريبية ما فتئت تكافح ارتفاع معدل الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، وعدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية والارتفاع الدائم في مستويات الفقر والاتكال على صادرات السلع الأساسية. وترحب الجماعة بمبادرات الأمم المتحدة التي تلفت الانتباه إلى محنة البلدان المتوسطة الدخل وتدعو إلى الأخذ بنهج كلي إزاء وضع البلدان المتوسطة الدخل بما في ذلك إتاحة التمويل الميسر لها.

٣٦ - وأعرب أيضاً عن ترحيب الجماعة الكاريبية بالنتائج التي أسفر عنها الانعقاد الثالث عشر للأونكتاد والتي أظهرت الروابط التي لا تنفصم بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. وتسلم الجماعة الكاريبية أيضاً بأهمية قرار الجمعية العامة ١٨٥/٦٦ بشأن التجارة الدولية والتنمية وتعرب عن التزامها المستمر بالتوصل إلى نظام تجاري متعدد الأطراف مفتوح وشامل للجميع وشفاف وقائم على القواعد.

٣٧ - وأشار في الختام إلى جولة الدوحة فقال إن الجماعة الكاريبية ستواصل التأكيد على ما للتنمية من مكانة محورية وأنه لا بد من إيلاء الاعتبار الواجب للمحدِّدات التي يواجهها أعضاء الجماعة الكاريبية بوصفهم اقتصادات صغيرة غير منيعة تعاني اتساع العجز التجاري والعبء الثقيل للمديونيات. وقال إن الجماعة الكاريبية تسعى إلى تحقيق إنجازات في مجالات التنمية الريفية والتخفيف من الفقر وخلق فرص العمل وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها عالمياً وعلى الأخص الأهداف الإنمائية للألفية. ولذلك لن تكون أي نتائج لجولة الدوحة مقبولة لها إلا إذا كانت مستجيبة للاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية.

٣٨ - **السيد عبد الشكور** (ماليزيا): تكلم بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فقال إن الرابطة تشهد نمواً اقتصادياً بدأ مع الانتعاش من آثار الأزمة العالمية الحاصلة في عام ٢٠٠٨. ففي عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ حققت اقتصاداتها نمواً تمثلت مرتكزاته في وجود طلب محلي وقواعد أساسية مكينة للاقتصاد الكلي وميزانيات سليمة للمصارف والشركات وعملية مستمرة للإصلاح الهيكلي. وتعتقد الرابطة أن اقتصاداتها ستظل عفيّة في عام ٢٠١٢ مع تحقيق معدل نمو مسقط للناتج المحلي الإجمالي يتراوح بين ٥،٦ و ٦،٣ في المائة.

٣٩ - ومضى يقول إن الأزمة المالية والاقتصادية سلطت الضوء على أهمية تقوية المراقبة المتعددة الأطراف وبالأخص فيما يتصل بالمسائل المالية وبتداعيات السياسات والروابط العابرة للحدود. وأضاف أن إنشاء مكتب الإشراف الإقليمي المعني بالاقتصاد الكلي التابع لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا + ٣ جاء استجابة لضرورة قيام مثل هذا التعاون والرقابة الإقليميين. واتجهت الرابطة أيضاً إلى تعميق المناقشات الرقابية بشأن الإدارة الإقليمية للتدفقات الرأسمالية الكبيرة والضغوط التضخمية. وأكد أن السلامة المالية شرط حيوي للتنمية الاقتصادية المستدامة وأن الرابطة تواصل التعجيل بالإصلاحات الاقتصادية الهيكلية وتعزيز الطلب والعمالة على الصعيد المحلي، ومقاومة النزعات الحمائية وتدعيم التجارة والاستثمار.

٤٠ - وانتقل إلى موضوع آخر فقال إن الرابطة على التزامها بإنشاء نظام عالمي تجاري متعدد الأطراف قائم على القواعد ومفتوح وغير تمييزي وعادل. وقد دعت الرابطة منظمة التجارة العالمية والأونكتاد إلى مراقبة النزعات الحمائية التي تترتب عليها تداعيات سلبية بالنسبة للبلدان النامية خاصة. وطالب البلدان المتقدمة النمو بإظهار الإرادة والمرونة السياسية بالعمل على الخروج من مأزق جولة الدوحة. وأضاف أن الرابطة تتطلع إلى التصديق على انضمام جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية إلى منظمة التجارة العالمية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

٤١ - وأعرب عن القلق العميق الذي يساور الرابطة من أن يؤدي الانتكاس العالمي - ولا سيما الاضطرابات التي طالت اقتصادات البلدان المتقدمة النمو - إلى زيادة مفاقمة الفقر دولياً وتهديد بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وأكد أن الرابطة تتطلع أيضاً إلى القيام بدور نشط في المفاوضات المتعلقة بجدول أعمال الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٤٢ - وأضاف أن الرابطة تهدف إلى إنشاء سوق وقاعدة إنتاج واحدة بحلول عام ٢٠١٥ وأن ذلك يستتبعه قيامها

بالتحرير التدريجي لقطاع الخدمات المالية وإدماج أسواق رأس المال في الرابطة. واعتبر أن تكامل الرابطة إنما هو حالة من حالات التعاون بين بلدان الجنوب تهدف إلى تدعيم جميع الدول الأعضاء فيها بالرغم من وجودها في مراحل متفاوتة للتنمية، وقال إن المأمول أن يساعد هذا المشروع في تحقيق ما يكفي من النمو في الرابطة لكي تفي بالأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

٤٣ - واختتم بالكلام عن الحوكمة الاقتصادية العالمية وطالب بضرورة تقويتها وكذلك تقوية الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة من أجل التأكيد على إبقائها وثيقة الصلة. وأكد أن الدور الذي تقوم به مجموعات إقليمية مثل الرابطة ومؤسسات ومنظمات مالية أخرى، يتعاضد مع الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة وأنه لا مناص من العمل معاً من أجل تحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل للجميع ومنصف.

٤٤ - **السيد زينسو** (بنن): تكلم باسم أقل البلدان نمواً فأوضح أن حصتها الجماعية في التجارة الدولية لا تزال غاية في التواضع، وتتركز في حفنة قليلة من منتجات التصدير. وأشار إلى إعلان اسطنبول وقال إن الإعلان دعا هذه البلدان إلى مضاعفة حصتها الجماعية في التجارة الدولية بحلول عام ٢٠٢٠ غير أنها تتعرض لآثار شديدة الخطورة جراء الأزمة الراهنة. ورغم التوافق الدولي بحتمية تمحور العولمة حول التنمية، فإن المأزق الذي وصلته جولة الدوحة يعني أن الحزمة المقترحة لأقل البلدان نمواً لا تزال دون تحقيق وبدونها ستظل قدرات هذه البلدان على مضاعفة حصتها في التجارة الدولية بحلول عام ٢٠٢٠ في مهب الريح.

٤٥ - وحسبما جرى الاتفاق عليه في برنامج عمل اسطنبول، يتعين على الشركاء التجاريين لأقل البلدان نمواً أن يقدموا يد العون من أجل تعزيز قدراتها البشرية والمؤسسية والتنظيمية في مجال السياسات والمفاوضات التجارية، ومن أجل تعزيز إنتاجيتها وقدرتها التنافسية وإمكانياتها على التنويع الاقتصادي؛ وعليها أيضاً أن تفي بالمتطلبات المتعلقة بالحواجز غير الجمركية. وأضاف أن وجود إعفاء في مجال الخدمات يتيح سبيل تفضيلي للوصول إلى الأسواق من شأنه أن يعين أقل البلدان نمواً على الاستفادة من التجارة في الخدمات التي تأخذ في الاتساع بشكل متزايد الآن، لأنه يتيح لها تعزيز وتنويع صادراتها ويسهم في تقليل عجزها التجاري. وطالب المجتمع الدولي أن يدفع من أجل الوصول إلى اختتام ناجح لجولة الدوحة والاتفاق على محصلة طموحة ذات منحى إنمائي.

٤٦ - وأضاف أنه على البلدان الأعضاء أن تأخذ بنهج تصل فيه المنتجات إلى جميع الأسواق من دون رسوم جمركية أو حصص مفروضة وعلى أساس مستديم بالنسبة لأقل البلدان نمواً كافة، وعليها أيضاً أن تصحح التشوهات التجارية أو التدابير الحمائية وتزيل الحواجز غير الجمركية غير المبررة، وأن تسهل مفاوضات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية مع أقل البلدان نمواً وتعجِّل بها، وأن توافق على الإجراء الرقابي المتعلق بوصول المنتجات إلى الأسواق من دون رسوم جمركية أو حصص مفروضة، وعلى القواعد المتعلقة بالمنشأ.

٤٧ - واختتم بمناشدة الشركاء الإنمائيين زيادة المساعدة التي يقدمونها إلى أقل البلدان نمواً لتلبية احتياجاتها المتعلقة بالقدرة التجارية وأن يكون ذلك بالتماشي مع الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية لهذه البلدان. وقال إن الدولة الإنمائية شرط حيوي لإطلاق شرارة النمو المستدام، وأن أقل البلدان نمواً تدعم النزعة الإنمائية الإقليمية باعتبار أن ذلك يمكن أن يحسّن تكامل أقل البلدان نمواً في الاقتصادين الإقليمي والعالمي.

٤٨ - **السيد زامبيتي** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تكلم أيضا باسم كرواتيا، البلد المنضم للاتحاد، وأيسلندا والجبل

الأسود وصربيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وتركيا، البلدان المرشحة للانضمام؛ وألبانيا والبوسنة والهرسك، البلدَان المنضويان تحت عملية الاستقرار والانتساب؛ إضافة إلى أرمينيا وأذربيجان وجورجيا وليختنشتاين والنرويج وجمهورية مولدوفا وأوكرانيا، وقال إن الاتحاد الأوروبي ينتوي القيام على مدى السنوات المقبلة ببذل جهود متجددة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، ووضع إطار عمل إنمائي ناجح للأمم المتحدة لما بعد عام ٢٠١٥، ومتابعة نتائج مؤتمر ريو + ٢٠. وسيجري ترتيب الأولويات المتعلقة بتماسك السياسات وتناسقها ليس فقط من أجل التوصل إلى تحقيق هذه الأهداف، وإنما أيضاً في إطار مجموعة من العمليات والمبادرات المتصلة في جملة أمور بإرساء الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان والمساواة الجنسانية وتمكين المرأة ومسائل السكان والتنمية والهجرة والتنمية. ورأى ضرورة قيام تناسق بين هدفي تمويل جدول أعمال الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وتنفيذ نتائج مؤتمر ريو + ٢٠، وبين إطار تمويل التنمية، وكفالة قيام هذا التناسق في الالتزامات الأخرى.

٤٩ - وقال أيضاً إن الانتعاش الاقتصادي العالمي يسير في مجراه وإن كان بوتيرة ضعيفة. كما أن الاتحاد الأوروبي يواصل دعم جميع الجهود الرامية إلى تعزيز النمو المستدام والمتوازن ومقاومة النزعات الحمائية وتقوية دعائم النظام التجاري لمنظمة التجارة العالمية. ويواصل الاتحاد أيضا التمسك بالتزامه بأن يجري الخلوص إلى نتيجة طموحة وشاملة لبرنامج الدوحة الإنمائي ويرحب بالتوصل إلى اتفاق مبكر بشأن تسهيل التجارة.

٥٠ - واسترسل يقول إن الاتحاد الأوروبي يقوم من خلال نظام الأفضليات المعمم وبما يقدمه من مساهمات في مبادرة المعونة لصالح التجارة، بإتاحة الفرص أمام البلدان النامية لتسخير الإمكانيات التي تنطوي عليها التجارة. كما أن إبرام اتفاقات الشراكة الاقتصادية يسهم في تحقيق التكامل بين سياسات التجارة والاستثمار. وأعرب في هذا السياق عن ترحيب الاتحاد بخطة عمل لوس كابوس الطموحة لمجموعة الـ ٢٠ التي تُعنى بالوظائف والنمو.

٥١ - وأردف يقول إن مؤتمر ريو + ٢٠ أكد الأهداف الشاملة للتنمية المستدامة ومتطلباتها. ومن هذا المنظور يرحب الاتحاد بالإضافة التي أدخلتها المكسيك في جدول الأعمال الإنمائي لمجموعة الـ ٢٠ بشأن مسألة النمو الأخضر الشامل للجميع، كما يرحب بالعمل الذي اضطلعت به المجموعة في موضوعات من قبيل محاسبة رأس المال الطبيعي. وأكد أن الإلغاء التدريجي للإعانات الضارة بما فيها الإعانات المقدمة للوقودات الأحفورية مسألة تنطوي على أهمية حاسمة لكفالة الاستدامة وأن وجود أدوات للتمويل في مجال المناخ تكتسي بالأهمية في سياق رسم سياسات مناخية مستدامة.

٥٢ - وانتقل إلى موضوع آخر فأعرب عن ترحيب الاتحاد الأوروبي بالقرارات المتخذة مؤخراً تعزيزاً لتنظيم النظام المالي الدولي. وقال إن الاتحاد الأوروبي يدعم الالتزامات المتعلقة بزيادة الموارد المتاحة لصندوق النقد الدولي ويؤيد التنفيذ العاجل للقرار المتعلق بإصلاح نظام الحصص والتمثيل في صندوق النقد الدولي. وقال إن الاتحاد سيواصل دعم المبادرات الراهنة المتعلقة بالتخفيف من الديون. كما يرى أنه ينبغي على البلدان التي استفادت من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون أن تضمن بقاء مديونياتها في مستويات يكون بمقدورها أن تتحملها.

٥٣ - واختتم بقوله إن عديد من البلدان النامية أظهر قدرة على المقاومة خلال الأزمة بسبب التحوطات القائمة سلفاً في سياسات الاقتصاد الكلي وكذلك بسبب الدعم الذي قدمه لها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي. وحث البلدان النامية على مواصلة استخدام أدواتها التحوطية

وعلى أن تفعل ذلك بمعدل يتماشى مع دعم الانتعاش الاقتصادي الراهن. وأكد أن النمو القوي المستدام المتوازن ينبغي أن يكون مناط تركيز رئيسي وربما يكون من الضروري أيضاً القيام بعمليات للإصلاح الهيكلي والتوطيد المالي، كما أن زيادة النقاش والتعاون المتعدد الأطراف شرط ضروري آخر لتحسين الأداء الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.

٥٤ - **السيد هاس** (استراليا): تكلم باسم مجموعة كيرنز فقال إن الإصلاح التجاري في مجال الزراعة يرتبط بالأمن الغذائي ارتباطاً لا ينفصم. وبغية المضي قُدماً بعملية الدوحة، فإنه من الأهمية بمكان أن يؤخذ بعين الاعتبار أن تحقيق تقدم في الزراعة يمكن أن يسهم في تحقيق حصاد مبكر بالنسبة لنتائج هذه العملية. وينبغي أن يركز برنامج الدوحة الإنمائي على العناصر التي يمكن أن يجري التوصل بشأنها إلى اتفاقات مؤقتة أو نهائية على أساس التوافق، حتى قبل الانتهاء من استكمال العملية في مجملها. وأكد أن التصدي للتفاوت الحاصل في التجارة الزراعية العالمية يمكن أن يحسّن كفاءات السوق وأن يخلق مؤشرات سعرية أكثر فعالية للمزارعين والمستثمرين الزراعيين.

٥٥ - ولاحظ أن الزيادة الهائلة في عدد سكان العالم التي ستبلغ ٩ بلايين نسمة بحلول عام ٢٠٥٠ سوف تستلزم حدوث زيادة في الإنتاج الزراعي تبلغ نسبتها ٧٠ في المائة، لكن النمو في إنتاج الأغذية لن يحدث في مناطق النمو السكاني. واستخلص من ذلك أن التجارة ستلعب دوراً حاسماً متزايد الأهمية في الإيفاء بالاحتياجات التغذوية لهؤلاء السكان. وعلى الرغم من أن هذه الحقائق معروفة خير معرفة، فإن التشوهات والاختلالات التي تصيب الزراعة لا تزال أكثر بكثير من التشوهات والاختلالات التي تؤثر في السلع الصناعية.

٥٦ - **السيد ريفارد** (كندا): تكلم باسم كندا واستراليا ونيوزيلندا فقال إن الإمساك وطنياً بزمام الأمور واتباع سُبل الحوكمة الرشيدة باتا شرطين لا غنى عنهما، وأن النجاح في تخفيض الفقر سيقاس بمدى قدرة الناس على توليد الدخل وتدبير سبل العيش لأسرهم وتحويل أفكارهم إلى مشاريع اقتصادية من أجل المستقبل. ورأى أن التعاون بين القطاعين العام والخاص ينطوي على أهمية حاسمة في هذا المجال.

٥٧ - وأشار إلى حالة الجمود التي وصلت إليها جولة الدوحة وقال إنه من المهم، بالرغم من ذلك، أن تقاوم البلدان ضغوط الحمائيين وقيود ''جانب العرض'' التي لا تزال تعوّق سبيل أقل البلدان نمواً. ورأى أن التأكيدات التي صدرت في هذا الخصوص مؤخراً عن مجموعة الـ ٢٠ ومنتدى آسيا والمحيط الهادئ للتعاون الاقتصادي باعثة على التشجّع، وأنه لا بد من احترام الالتزامات المتعلقة بمواصلة الانتعاش وبناء القدرة على مقاومة الصدمات في المستقبل.

٥٨ - وقال إن الدين العام المفرط لا يزال يمثل شاغلاً في الاقتصادات المتقدمة النمو والاقتصادات النامية على حد سواء وإنه يشكل كابحاً لحركة الاقتصاد العالمي. ودعا إلى وجود توازن بين إجراءات التحفيز قصيرة الأجل وبين خفض المديونية في الأجل المتوسط، حتى يتسنى إعادة بناء الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي واستعادة الثقة إلى الأسواق. وبغية زيادة فعالية الهيكل الإنمائي العالمي مع الاحتفاظ في الوقت نفسه بقدرته على شمول الجميع، رأى أنه من الضروري أن يجري إدخال إصلاحات على مؤسسات بريتون وودز من أجل زيادة إسماع أصوات البلدان الممثلة تمثيلاً ناقصاً وزيادة حصتها ومستوى تمثيلها ومشاركتها.

٥٩ - **السيد فونغ كساي** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): تكلم بالنيابة عن البلدان غير الساحلية قائلاً إن

وضعها الجغرافي يضعها في مصاف البلدان الأشد حرماناً في المنطقة التي يتبعها كل منها.

٦٠ - ورغم تضاعف حجم المساعدة الخارجية المقدمة في إطار التزامات مبادرة المعونة لصالح التجارة، وبلوغها ٩ بلايين دولار في الفترة بين ٢٠٠٢ و ٢٠١٠، وحتى مع وجود التحسينات التي أدخلتها البلدان غير الساحلية الأقل نمواً وجيرانها من بلدان المرور العابر في مجالات النقل والاتصالات وتبسيط الإجراءات الإدارية والحدودية، لا تزال هذه البلدان بعيدة كل البعد عن تحقيق إمكانياتها التجارية بالكامل. وأشار إلى أهم العقبات التي تعترض سبيل هذه البلدان وحددها في انخفاض مستوى التنويع في صادراتها واعتمادها المفرط على السلع الأساسية من الموارد الطبيعية وعدم وجود قدرات إنتاجية قوية لزيادة طاقاتها التنافسية في مجال الصادرات، وارتفاع تكاليف المعاملات التجارية التي تتزايد بشكل غير قابل للتنبؤ في سلسلة الإمداد، والفجوات القائمة في البنى الأساسية وزيادة النزعات الحمائية والركود الحاصل في جولة الدوحة والاعتماد على الزراعة التي تتأثر سلباً جراء تغيُّر المناخ.

٦١ - ومضى يقول إنه لا بد أن يؤخذ بعين الاعتبار في سياق عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية تفاوت مستويات التنمية في فرادى البلدان غير الساحلية الأقل نمواً واحتياجاتها الخاصة وضعفها الجغرافي. ولا بد أن تتمتع هذه البلدان بجميع أشكال المعاملة الخاصة والتفضيلية المنصوص عليها في الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة وجميع اتفاقات منظمة التجارة العالمية.

٦٢ - ثم تكلم باسم بلده فأعرب عن سرور جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية لاكتمال عملية انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية بنجاح.

٦٣ - **السيدة ميدفيديفا** (الاتحاد الروسي): قالت إن بلدها دأب على تشجيع قيام نظام تجاري دولي عادل ومتوازن يعتمد على امتثال جميع المشاركين فيه للقرارات التي تتخذها الأجهزة الحكومية الدولية. وأكدت أن التجارة هي أداة أساسية للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة التي تجري بشكل متدرج.

٦٤ - وأردفت تقول إن الاتحاد الروسي أصبح أخيراً عضواً كامل العضوية في منظمة التجارة العالمية وإن عضويته في المنظمة سوف تؤدي إلى إزاحة الحواجز أمام وصوله إلى الأسواق في مجموعة كبيرة من السلع والخدمات فضلاً عن تحسين مناخ الأعمال أمام المستثمرين. ورأت أن روسيا وقد استوفت متطلبات منظمات التجارة العالمية فيما يتعلق في المقام الأول بالشفافية وإضفاء إمكانية التنبؤ على التشريعات حماية لحقوق منظمي المشاريع، تنتوي المشاركة الفعالة في وضع قواعد وآليات للتجارة أكثر تحرراً. وأعربت في هذا الصدد عن أملها في أن تُختتم بنجاح جولة الدوحة وأن تنبثق عنها محصلة متوازنة.

٦٥ - ومضت تقول إن بلدها يشجع بقوة عمليات التكامل من خلال رابطة الدول المستقلة. واعتبرت أن الاتحاد الجمركي المنشأ حديثاً بين كازاخستان وبيلاروس وهو الاتحاد الذي يستند إلى حد كبير إلى قواعد منظمة التجارة العالمية واتفاقية كيوتو لتبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية، يهيئ مجالاً اقتصادياً واحداً من شأنه أن يقلل الحواجز الإدارية ويبسط التجارة داخل الاتحاد ومع البلدان الثالثة.

٦٦ - وإقراراً من الاتحاد الروسي بالدور التنسيقي البارز للأونكتاد في مجال التنمية الدولية، بما في ذلك في مجالات إجراء بحوث التجارة العالمية والاستثمار وتكنولوجيا المعلومات، فأن الاتحاد الروسي يعيد تأكيد دعمه لإجراء حوار مفتوح يهدف إلى تحسين الهيكل المالي الدولي وإدخال إصلاحات فعالة على المؤسسات المالية الدولية، التي يرى أنها قضايا ستبقى تحظى بالأولوية في أثناء رئاسته لمجموعة الـ ٢٠.

٦٧ - وأوضحت أن بلدها سينشئ بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ مرفقاً للإيداع المركزي للأوراق المالية جرى تصميمه لتسهيل الاستثمار الأجنبي في سوقه المالي المحلية ومن أجل زيادة شفافية ووضوح نظام تسجيل حقوق ملكية الأوراق المالية. وأكدت أنه باعتماد قوانين المقاصة وأنشطة المقاصة وتوفير التدريب المنظم باتت الشروط القانونية مهيئة لإنشاء منظمات البنية الأساسية بما في ذلك أسواق الأوراق المالية والهيئة الرسمية المقابلة. وقالت إن هذه المنظمات ستمتثل المعايير الدولية وستؤدي إلى تخفيض كبير في درجة المخاطر التي يتعرض لها المشاركون في الأسواق. وأوضحت أنه سيجري دمج سوق الأوراق المالية الرئيسية في روسيا (موسكو إنتربنك لصرف العملات) مع الشبكة الروسية للتجارة، من أجل إنشاء منبر تجاري تنافسي واحد على الصعيد العالمي. واعتبرت أن إنشاء مركز مالي دولي من شأنه أن يساعد في ضمان التطوير التدريجي لسوق مالية إقليمية وتحسين درجة الاستقرار في مجمل الهيكل المالي العالمي.

٦٨ - ثم انتقلت إلى نقطة أخرى قائلة إن الاتحاد الروسي ما فتئ يقدم مساهمات كبيرة من أجل التخفيف من عبء الديون على أفقر البلدان، ولا سيما في أفريقيا التي فاق حجم مساهمته فيها ٢٠ بليون دولار. غير أن روسيا ترى أن التخفيف الدولي للمديونيات لن يكون فعالاً إلا إذا انتهجت البلدان النامية سياسات اقتصادية تستهدف إنشاء إطار مستقر للاقتصادات الكلية ونظام للاستثمار قابل للتنبؤ، مع القيام في الوقت ذاته بمكافحة الفساد وتخفيز مشاريع القطاع الخاص.

٦٩ - واختتمت بقولها إن منع أزمات الديون وضمان القدرة على تحملها يتطلب بشكل حاسم تحسين نظام الرصد لسياسات الاقتراض التي ينتهجها قطاع الشركات والمصارف المملوكة بنسب كبيرة للدولة.

٧٠ - **السيد لي دونغ لي** (جمهورية كوريا): سلط الضوء على أهمية مبادرة المعونة لصالح التجارة لكنه لاحظ أنها لا تعدو أن تكون أداة واحدة لتحقيق اقتصاد عالمي أكثر عدلاً. وقال إن بلوغ السلع الوسيطة الآن نسبة ٥٥ في المائة من مجمل التجارة في السلع غير الوقودية يجعل تحقيق تقدم مبكّر في جولة الدوحة على درجة أكبر من الأهمية بالنسبة لتوسيع الفرص التجارية المتاحة أمام البلدان النامية. وفي ظل الهيكل التجاري الدولي الراهن باتت التجارة في الخدمات تحل محل التجارة في البضائع. ورأى أن هذا الوضع يجعل النزعة الحمائية أكثر إضراراً لجميع البلدان بما في ذلك البلدان التي تسهل الأخذ بهذه السياسات. وأضاف أن المصاعب المالية والاقتصادية العالمية لا ينبغي أن تُستخدم ذريعة للأخذ بالسياسات الحمائية وأن بلده يدعو إلى الوقف الفوري لاتخاذ التدابير التي تؤثر في التجارة والاستثمار والتراجع عنها حتى عام ٢٠١٤.

٧١ - ومضى يقول إن أمْوَلة التجارة في السلع الأساسية جعل التقلب السعري لهذه السلع مسألة أشد تعقيداً. واعتبر أن الشفافية والتنظيم السليم يمثلان مفتاحاً رئيسياً لوجود عرض مستقر للسلع الأساسية وأنه كان واضحاً أيضاً أن تقلب أسعار الغذاء أدى إلى تفاقم الصعوبات التي تواجه تحقيق الانتعاش الاقتصادي العالمي. ولاحظ أن بعض البلدان النامية استفاد من ارتفاع أسعار السلع الأساسية غير أن بلداناً أخرى تتأثر من هذا الارتفاع سلباً. وقال إنه من الضروري أن تكون هناك استجابة أكثر تنسيقاً لتعزيز الأمن الغذائي وأن يقترن بذلك بدعم مستمر وفعال من جانب كل من الفرقة الرفيعة المستوى المعنية بالتصدي لأزمة الأمن الغذائي في العالم التابعة للأمين العام، ونظام معلومات السوق الزراعية التابعة لمجموعة الـ ٢٠.

٧٢ - **السيد المجربي** (ليبيا): استهل بقولة إن الخروج من حالة الجمود في جولة الدوحة وتحرير الطاقات الإنمائية

للتجارة بواسطة نظام تجاري متعدد الأطراف قائم على قواعد وغير تمييزي يستلزم التركيز على تحرير القطاع الزراعي وحركة الأشخاص في إطار الاتفاق العام للتجارة في الخدمات ورفع الحواجز الجمركية وضمان معاملة خاصة للبلدان النامية وإيجاد نظام قوي لحقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة يكون موجهاً صوب تحقيق التنمية.

٧٣ - وقال إنه من المهم أن يجري التعامل مع تقلبات أسواق السلع الأساسية من منظور الحد من الفقر وتحقيق التنمية، وزيادة الاستثمار في إنتاج السلع الأساسية بهدف معالجة حالات عدم التوازن بين العرض والطلب وإقامة نظام اقتصادي تجاري متعدد الأطراف يفضي إلى تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية باعتبار أن التجارة تمثل عنصراً استراتيجياً في عملية التنمية، وصياغة سبل جديدة لإخراج البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية من دائرة الاعتماد على هذه السلع من خلال تعزيز الإنتاجية الزراعية.

٧٤ - واسترسل يقول إن الآثار الناجمة عن الأزمة الاقتصادية والمالية لا تزال مستمرة وبخاصة في المجالات الرئيسية للتنظيم المالي والمراقبة المتعددة الأطراف وتنسيق السياسات والديون السيادية وشبكة الأمان المالي العالمية وإدارة تدفقات رأس المال وإصلاح الإدارة في مؤسسات بريتون وودز، وبناء على ذلك يتعين على المجتمع الدولي أن يواصل البرنامج الإصلاحي لمواجهة نقاط الضعف في النظام المالي التي كشفتها الأزمة المالية وأن يركز في ذلك على إطار بازل الثالث.

٧٥ - واختتم بقوله إن الأزمة أثّرت بوجه خاص على البلدان النامية ذات الاقتصادات الهشة التي لا تتحمل الأزمات الشديدة وإن المديونيات الثقيلة المترتبة على ذلك تؤدي إلى تعطيل جهودها الإنمائية. ولذلك يشدد وفده على ضرورة تكاتف جهود المجتمع الدولي لتقديم الموارد المالية إلى هذه البلدان لتلافي تراكم ديون البلدان النامية، وإدخال إصلاحات في المؤسسات المالية الدولية وزيادة تمثيل البلدان النامية فيها، كما يدعم بلده المبادرات الرامية إلى تخفيف الديون ولا سيما مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف للتخفيف من عبء الديون.

رفعت الجلسة في الساعة ١٨/١٠